

أثر التضخم على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري
أد/ أحمد أبو اليزيد الرسول صابرين صبره عبدالراضي أد/ عون خير الله د/ ياسمين صلاح
قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية

الملخص:

استهدف البحث دراسة أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد المصري وفي القطاع الزراعي، و تحليل مؤشرات ومقاييس تلك الظاهرة على المستويين خلال الفترة 1995-2016. وقد تم الاستعانة بعدد من الأرقام القياسية وهي: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف، الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار المنتجين، الرقم القياسي الضمني.

وبتتبع تطور التغيرات على مستوى الأسعار خلال فترة الدراسة تبين أن تلك الأرقام القياسية قد سلكت اتجاهات تصاعدياً على طول السلسلة الزمنية محل الدراسة وقد تضاعفت الأرقام القياسية خلالها من ثلاث لأربع مرات وهو ما يؤكد معاناة الاقتصاد المصري من معدلات تضخم عالية. كما أظهرت نتائج استخدام معيار معامل الاستقرار النقدي الذي ظهر موجباً على مدى طول السلسلة حجم الفجوة بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم المعروض النقدي بمفهوميه M_1 ، M_2 ففي حين بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 159.60%، بلغت نسبة الزيادة في حجم المعروض النقدي نحو 1711%، 1373% على الترتيب. كما أظهرت النتائج أن فائض الطلب قد بدأ بالظهور من عام 2012 واستمر بالزيادة حتى بلغ أقصاه عام 2016 أما عن صافي فائض الطلب فقد بدأ بالظهور من عام 2014 حتى عام 2016، وبلغ حده الأقصى عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 93.20%.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي كأحد القطاعات المحورية في الاقتصاد القومي فقد تم تحليل عدد من الأرقام القياسية الزراعية التي عكست المدى الذي وصلت إليه ظاهرة التضخم بالقطاع الزراعي ويمكن تصنيف العوامل المسببة للتضخم في القطاع الزراعي إلى عوامل خارج القطاع الزراعي تؤثر على وجود التضخم داخل القطاع منها عجز الموازنة العامة للدولة، فائض المعروض النقدي، العجز في الميزان التجاري وهي ذات العوامل التي كانت سبباً في وجود التضخم على مستوى المقصد المصري، إضافة إلى عوامل داخلية يختص بها القطاع الزراعي مثل سوء توزيع واستخدام الموارد الزراعية، انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل وخاصةً الغذائية منها وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعية إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى تناولها البحث.

الكلمات الدلالية: التضخم، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الأرقام القياسية.

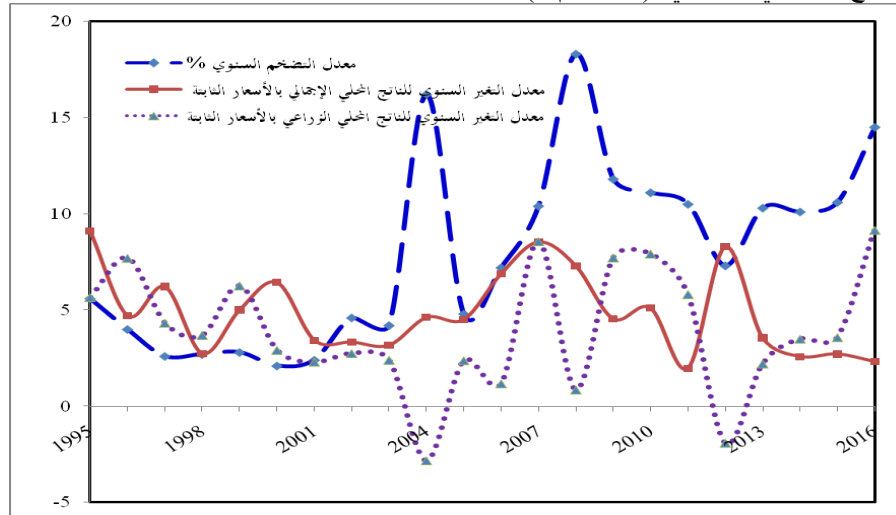
مقدمة:

يُعد الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو معاً في اقتصاد ما أحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في معظم الدول النامية، كما أن رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض التضخم هو من أهم أهداف سياسات الاقتصاد الكلي في الاقتصاديات النامية، ولذلك فإن

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي قضية هامة بالنسبة لمعظم الدول، وجذبت اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين. وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن التضخم له أثر سالب على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والمدى الطويل. ووفقاً لنظريات الاقتصاد الكلي فإن أي دولة تحتاج إلى ربط معدل نمو مرتفع مع معدل تضخم معتدل ومعدل بطالة منخفض لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وحيث أن التضخم يُعد من أعقد الأمور تحليلاً ومعالجة في الفكر الاقتصادي، من هنا كان تعدد النظريات والمدارس حول تفسير هذه الظاهرة، فهناك مثلاً النظرية التي رأت أن التضخم إنما ينشأ نتيجة لارتفاع التكاليف، والنظرية التي نادى بأن السبب في التضخم هو زيادة الطلب عن العرض. وهناك من يعتبر أن التضخم يعود إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود دون أن تتناسب الكمية المعروضة من النقود مع حجم السلع والخدمات المتاحة. ويستهدف البحث دراسة أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد المصري وفي القطاع الزراعي، وأيضاً تحليل مؤشرات ومقاييس تلك الظاهرة على مستوى الاقتصاد المصري والقطاع الزراعي خلال الفترة 1995-2016. وقد تم الاستعانة بعدد من الأرقام القياسية لتتبع تطور التغيرات على مستوى الأسعار خلال فترة الدراسة وهي: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف، الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار المنتجين، الرقم القياسي الضمني.

وتجدر الإشارة بداية إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي في مصر خلال الفترة 1995-2016 بلغ نحو 6.50%، في حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة نحو 4.87%، وبلغ متوسط معدل التغير السنوي في الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة نحو 3.20%، وهو ما يوضح أن متوسط معدل التضخم السنوي أعلى من متوسط معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي. (شكل رقم 1).



شكل رقم (1): تطور متوسط معدل التضخم السنوي ومتوسط معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مصر خلال الفترة 1995-2016

وعلى ضوء تتبع تطور مؤشرات التضخم خلال فترة الدراسة ممثلة في الأرقام القياسية للأسعار السابق استعراضها يتبين أن:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف زاد من 37.60% عام 1995 إلى 197.90% عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 426.32% وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهذا المقياس قد تضاعف خلال الفترة بنحو 4 مرات تقريباً
- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر زاد من 38.50% عام 1995 إلى 187.60% عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 387.27% وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهذا المقياس قد تضاعف خلال الفترة بنحو 4 مرات تقريباً.
- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين متوسط ريف وحضر زاد من 38.05% عام 1995 إلى 192.75% عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 406.60% وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهذا المقياس قد تضاعف خلال الفترة بنحو 4 مرات تقريباً.

جدول رقم (1): تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر وريف خلال الفترة 1995-2016

السنة	معدل التضخم %	الرقم القياسي للمستهلكين بالحضر % (2010 = 100)	معدل التغير السنوي* %	الرقم القياسي للمستهلكين بالريف % (2010 = 100)	معدل التغير السنوي* %
1995	5.6	38.5		37.6	
2000	2.1	45.3	2.7	44.6	3.0
2005	4.8	60.6	4.8	59.5	3.3
2010	11.1	100	5.7	100	5.2
2015	10.6	164.8	10.4	171.7	10.9
2016	14.5	187.6	13.8	197.9	15.3
المتوسط	6.5	71.9	6.5	71.8	6.6
معامل الاختلاف %	73.5	63.2	77.6	67.3	83.0
الحد الأقصى	18.3	187.6	18.3	197.9	20.4
الحد الأدنى	2.1	38.5	2.2	37.6	1.8

* معدل التغير السنوي = [(الظاهرة في السنة الحالية - الظاهرة في السنة السابقة) ÷ الظاهرة في السنة السابقة] × 100

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

- الرقم القياسي الضمني زاد من 26.21% عام 1995 إلى 141.26% عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 438.95% وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار تضاعف خلال الفترة بمقدار 4 مرات تقريباً.
- الرقم القياسي لأسعار المنتجين زاد من 56.16% عام 1995 إلى 222.10% عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بنحو 295.50% وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهذا المقياس قد تضاعف خلال الفترة بنحو 3 مرات تقريباً.

وعليه يتضح من استعراض معدل نمو الأرقام القياسية السابقة أنه قد عكس السرعة التي تتحرك بها أسعار السلع لأعلى، الأمر الذي يوضح عمومية الارتفاع الذي أصاب أسعار السلع والخدمات، وهو دليل قاطع على وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

كما يلاحظ على الأرقام القياسية السابق استعراضها أنها تعكس الزيادة في أسعار السلع التي تدخل في تجارة الجملة، وتجارة التجزئة، وتكلفة معيشة القطاع العائلي. و تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ومن ثم فهي بمثابة "الترمومتر" الذي يقيس درجة حرارة المريض دون أن يوضح سبب ارتفاع تلك الحرارة (زكي، 1980).

جدول رقم (2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالجمهورية والرقم القياسي لأسعار المنتجين والرقم القياسي الضمني في مصر خلال الفترة 1995-2016

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالجمهورية % (100 = 2010)	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي لأسعار المنتجين % (100 = 2005)	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي *الضمني % (2012 = 100)	معدل التغير السنوي %
1995	38.05		56.16		26.21	
2000	44.95	2.86	66.00	1.79	33.92	4.95
2005	60.05	4.07	100.00	5.27	45.15	6.21
2010	100.00	5.43	151.49	12.62	74.96	10.12
2015	168.25	10.65	214.57	8.54	132.95	9.93
2016	192.75	14.56	222.10	12.44	141.26	6.25
المتوسط	71.90	6.60	106.50	4.90	53.80	7.10
معامل الاختلاف %	65.30	79.70	52.30	101.60	67.80	60.10
الحد الأقصى	192.75	19.37	222.10	17.07	141.26	19.50
الحد الأدنى	38.05	2.00	56.16	0.90	26.21	0.87

* GDP Deflator

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

أسباب التضخم في الاقتصاد المصري:

حاولت المدارس الفكرية التي تناولت ظاهرة التضخم عبر مسيرة تطورها أن تضع بعض المقاييس أو المعايير التي يمكن من خلالها تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، ومن الجدير بالذكر أن كل معيار أو مقياس من هذه المقاييس إنما يستند في الواقع على نظرية معينة لتفسير التضخم، وهو ما يعني أن استخدام ذلك المعيار يعني الاعتماد ضمناً على النظرية المأخوذ منها. وسوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة بالمقاييس الآتية:

(أ) معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

يعرف هذا المعيار بأنه الفرق بين معدل التغير في كل من كمية النقود (المعروض النقدي) والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويأخذ هذا المعيار الصورة التالية:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث: β = معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

$$\frac{\Delta M}{M} = \text{معدل التغير في عرض النقود.}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \text{معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.}$$

M = متوسط كمية النقود وهي مجموع كمية وسائل الدفع، وتتضمن كل من M_1 & M_2
 M_1 = صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية بالعملة الوطنية +
 العملة المساعدة.

M_2 = السيولة المحلية = M_1 + الودائع الآجلة وبإخطار وودائع التوفير بالبنوك + ودائع
 التوفير لدى صندوق البريد.

ويستخدم هذا المعيار للدلالة على وجود التضخم في اقتصاد ما من عدمه، حيث أنه
 إذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، دل ذلك على استقرار المستوى العام للأسعار، أما إذا
 كانت القيمة موجبة فإن ذلك انعكاس لوجود ضغط تضخمي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، وإذا
 كانت قيمة المعامل سالبة فهذا يعني انخفاض المستوى العام للأسعار. ويستند هذا المعيار
 على نظرية كمية النقود، والتي يكمن مضمونها في أن الاختلال الذي يحدث بين النمو في
 كمية النقود والنمو في الناتج المحلي الحقيقي يترجم في النهاية في شكل فائض طلب
 Excess Demand يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ويقصد بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي انتقلت بها كل وحدة من
 وحدات النقد من يد إلى يد في تسوية المبادلات الاقتصادية عبر فترة معينة من الزمن وهو
 مفهوم ذو بعد زمني بالضرورة، "فكمية النقود في لحظة معينة إنما تساوي الرصيد النقدي
 القائم في تلك اللحظة وليس لها بالطبع سرعة تداول خلال تلك اللحظة، أما إذا شئنا تحديد هذه
 الكمية خلال فترة معينة من الزمن، فلا بد وأن ندخل في الاعتبار معدل دوران أو سرعة
 النقود". (زكي، 1980).

ويمكن تحديد سرعة تداول النقود عن طريق معادلة كمية النقود كما يلي:

$$V = \frac{PQ}{M} = \frac{GDP}{M}$$

حيث:

V = سرعة تداول النقود خلال فترة زمنية معينة.

P = المستوى العام للأسعار.

Q = حجم المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

M = متوسط كمية النقود وهي مجموع كمية وسائل الدفع، وتتضمن كل من M_1 & M_2
 وباستعراض تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يتضح أنه ازداد من

728.77 مليار جنيهاً عام 1995 إلى أقصى قيمة له عام 2016 حيث بلغ نحو 1892.47
 مليار جنيهاً بمعدل زيادة قدر بنحو 159.68%، أما عرض النقود بدلالة M_1 فقد بلغ أدناه
 عام 1995 حيث بلغ حوالي 31.63 مليار جنيهاً، وبلغ أقصاه عام 2016 حيث بلغ حوالي

572.94 مليار جنيهها بزيادة قدرت بنحو 1711.38%، وهو ما يعني أن الإنتاج زاد بمقدار مرة ونصف تقريباً في حين تضاعفت السيولة النقدية بمفهوم M1 بنحو 17 ضعف وهو ما يعني وجود اختلال واضح بين معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدلات نمو السيولة النقدية بمفهوم M1 خلال فترة الدراسة. في حين بلغ عرض النقود بدلالة M2 أدناه عام 1995 حيث بلغ حوالي 152.58 مليار جنيهها، وبلغ أقصاه عام 2016 حيث بلغ حوالي 2094.50 مليار جنيهها بزيادة قدرت بحوالي 1272.72%، وهو ما يعني أنه في حين زاد الإنتاج بمقدار مرة ونصف تقريباً تضاعفت السيولة النقدية بمفهوم M2 بنحو 13 ضعف تقريباً، وهو ما يعني وجود اختلال واضح بين معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسيولة النقدية بمفهوم M2 خلال فترة الدراسة. (جدولي رقم 3، 4).

جدول رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ووسائل الدفع M₂ & M₁ ومعامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي) خلال الفترة 1995-2016

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار جنيه) (1)	معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة % (2)
1995	191.01	728.77	
2000	315.67	930.63	6.44
2005	506.51	1121.84	4.51
2010	1150.59	1534.94	5.11
2015	2459.02	1849.58	2.71
2016	2673.30	1892.47	2.32
المتوسط	912.40	1253.17	4.28
معامل الاختلاف %	86.19	30.88	46.04
الحد الأقصى	2673.30	1892.47	8.55
الحد الأدنى	191.01	728.77	1.97

* تم استخدام الرقم القياسي الضمني (2012 = 100)، جدول رقم (2).

وباستعراض تطور معامل الاستقرار النقدي بدلالة عرض النقود بمفهوم M₁، يتضح أنه سجل رقماً موجباً خلال جميع سنوات الدراسة وهو ما يعكس وجود فجوة تضخمية باستثناء عام 2000 حيث بلغت قيمته نحو 4.61% بمعنى أن هذا العام قد شهد انخفاض في الأسعار، كما يلاحظ أن هذا المعامل سجل أقصى قيمة له عام 2008 والتي قدرت بنحو 22.62%، وقد تذبذب هذا المعامل بين الارتفاع والانخفاض مسجلاً رقماً فردياً حتى عام 2003 ثم بدأ يقفز ليسجل رقماً مزدوجاً منذ 2004 وحتى نهاية فترة الدراسة محل البحث باستثناء عام 2012. أما عن قيمة معامل الاستقرار النقدي بدلالة M₂ فقد قفز من 5.77% عام 1995 ليصل إلى 16.32% عام 2016 بزيادة قدرت بنحو 182.90% بمتوسط هندي بلغ نحو 6.75% وهو ما يعكس وجود فجوة تضخمية على مدى سنوات الدراسة خاصة وأن معامل الاستقرار النقدي سجل رقماً موجباً في جميع سنوات الدراسة. (جدول رقم 4).

جدول رقم (4): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ووسائل الدفع M2 & M1 ومعامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي) خلال الفترة 1995-2016

السنة	وسائل الدفع m1 (مليون جنيه) (3)	معدل التغير السنوي في m1 % (4)	السيولة المحلية m2 (مليون جنيه) (5)	معدل التغير السنوي في m2 % (6)	معامل الاستقرار النقدي بدلالة m1 (7) = (2) - (4)	معامل الاستقرار النقدي بدلالة m2 (8) = (2) - (6)
1995	31.63		152.58			
2000	49.74	1.84	255.27	8.82	-4.61	2.37
2005	89.69	15.57	493.88	13.56	11.05	9.05
2010	214.04	16.97	917.46	10.38	11.85	5.26
2015	499.07	21.56	1765.49	16.41	18.80	13.70
2016	572.94	14.80	2094.50	18.64	12.48	16.32
المتوسط	170.62	13.23	711.68	12.87	10.30	6.52
معامل الاختلاف %	93.47	49.22	77.90	27.63	64.82	65.00
الحد الأقصى	572.94	29.93	2094.50	18.64	22.62	16.32
الحد الأدنى	31.63	1.84	152.58	8.42	-4.61	0.13

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.

وباستعراض تطور سرعة تداول النقود خلال فترة الدراسة يتضح وجود ثبات نسبي سواء بالنسبة لكل من (V_1) ، (V_2) أو بالنسبة لمتوسط السرعتين، وهو ما يعني أن سرعة تداول النقود لم تسهم بشكل ايجابي في رفع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة وهو ما يدل على عدم مسئوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم بشكل سنوي خلال فترة الدراسة وهو ما يدعم احتمال وجود ضخ لكميات متزايدة من النقود في مجالات محددة دون أن تدور أكثر من مرة في السنة، أو ربما يرجع ذلك إلى زيادة ميل الأفراد نحو الاكتناز، مما يدل على بطء سرعة دوران النقود خلال فترات التضخم. (جدول رقم 5).

(ب) معيار فائض الطلب:

كما سبق وتبين من استعراض معيار الاستقرار النقدي، فإن الاختلال الذي يحدث بين النمو في كمية النقود والنمو في الناتج المحلي الحقيقي، قد يتبلور في شكل فائض طلب Excess Demand يفوق مقدرة العرض الحقيقي مما يؤدي في النهاية إلى دفع الأسعار نحو الارتفاع، لذا يلجأ بعض الاقتصاديين إلى قياس فائض الطلب كوسيلة لقياس التضخم في الاقتصاد القومي وهذا المقياس يعتمد على المبادئ الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، ووفقاً لهذه النظرية فإنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، وانصب الأثر كله على زيادة النفقات زيادة

تتناسب مع الزيادة في الطلب الفعال ففي ظل هذه الظروف يكون الاقتصاد قد وصل للتضخم الحقيقي.

جدول رقم (5): سرعة دوران النقود بدلالة M1 & M2 في مصر خلال الفترة 1995-2016

السنة	سرعة دوران النقود V_1 بدلالة $(M_1)^*$	سرعة دوران النقود V_2 بدلالة $(M_2)^*$	المتوسط الهندسي لكل من V_2 & V_1
1995	6.04	1.25	2.75
2000	6.35	1.24	2.80
2005	5.65	1.03	2.41
2010	5.38	1.25	2.60
2015	4.93	1.39	2.62
2016	4.67	1.28	2.44
المتوسط	5.63	1.21	2.63
معامل الاختلاف %	8.46	12.26	7.40
الحد الأقصى	6.35	1.55	3.09
الحد الأدنى	4.67	1.02	2.35

* سرعة دوران النقود V_1 بدلالة M_1 = (الناتج المحلي بأسعار الجارية / M_1)

* سرعة دوران النقود V_2 بدلالة M_2 = (الناتج المحلي بأسعار الجارية / M_2)

المصدر: جمعت وحسبت من:

- جدول رقم (3).

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

ويعتمد هذا المقياس في حسابه للفجوة التضخمية على تقدير كل من إجمالي وصافي فائض الطلب وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث:

D_x = إجمالي فائض الطلب

C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

C_g = الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية

I = الاستثمار بالأسعار الجارية

E = الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية

Y = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

$(C_p + C_g + I + E)$ = إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية.

ووفقاً للمعادلة السابقة فإنه إذا زاد الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية عن الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يبلور في شكل فائض طلب إجمالي، وهذا الفائض سوف تحاول الدولة إشباعه عن طريق زيادة حجم وارداتها مما ينجم عنه عجزاً في ميزان العمليات الجارية، فإذا لم يسفر التوسع في الاستيراد عن إشباع ذلك الفائض في الطلب فإن الجزء المتبقي من الطلب والذي لم يتم إشباعه سيسمى صافي فائض الطلب

D_{xn} والذي يمثل ضغطاً تضخيمياً يظهر أثره في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة، ويعبر عن صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$D_{xn} = (D_x - F)$$

حيث:

$$D_{xn} = \text{صافي فائض الطلب}$$

$$D_x = \text{إجمالي فائض الطلب}$$

$$F = \text{عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات بدون تحويلات.}$$

وباستعراض البيانات الواردة يتضح أن إجمالي فائض الطلب قد بدأ يظهر من عام 2012 وقد بلغ أدناه في ذلك العام والذي قدر بنحو 94.11 مليار جنيهاً ثم استمر في الزيادة بمعدلات متزايدة حتى وصل إلى أقصاه عام 2016 حيث قدر بنحو 1066.33 مليار جنيهاً بزيادة بلغت نحو 1033.07%، وبمعامل اختلاف قدر بنحو -189.77% وهو ما يعكس ارتفاع التقلبات السعرية خلال تلك الفترة. كما يتضح أن عجز العمليات الجارية قد بلغ أدناه عام 2012 والذي قدر بحوالي 156.80 مليار جنيهاً ثم استمر في الزيادة طوال الفترة من 2012-2016 حتى وصل أقصاه عام 2016 والذي قدر بحوالي 606.10 مليار جنيهاً بنسبة زيادة قدرت بنحو 286.54%. أما عن صافي فائض الطلب فقد بدأ بالظهور من عام 2014 حتى عام 2016، وبلغ أدناه عام 2014 حيث قدر بحوالي 238.17 مليار جنيهاً، وبلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بحوالي 460.23 مليار جنيهاً بنسبة زيادة قدرت بنحو 93.2% (جدولي رقم 7، 8).

جدول رقم (6): تطور إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في مصر خلال الفترة 1995-2016

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي	إجمالي الإنفاق الاستثماري	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري
1995	176.50	23.80	200.30	41.60	241.90
2000	265.70	38.30	304.00	61.40	365.40
2005	385.30	68.60	453.90	96.80	550.70
2010	899.80	134.70	1034.50	235.30	1269.80
2015	1998.30	287.00	2285.30	349.20	2634.50
2016	2241.70	309.60	2551.30	407.50	2958.80
المتوسط	735.95	107.80	843.75	156.42	1000.18
معامل الاختلاف %	86.30	82.50	723.82	109.84	831.33
الحد الأقصى	2241.70	309.60	2551.30	407.50	2958.80
الحد الأدنى	176.50	23.80	200.30	41.60	241.40

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

جدول رقم (7): تطور إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية بدون التحويلات ومعدل التغير السنوي في كل منهما خلال الفترة 1995-2016

السنة	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي %	عجز العمليات الجارية بدون التحويلات (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي %
1995	-486.87		15.77	
2000	-565.23	7.52	13.90	-30.50
2005	-571.14	-1.79	21.80	45.33
2010	-265.14	-24.02	111.30	37.58
2015	785.30	63.26	282.70	16.53
2016	1066.33	35.85	606.10	114.40
المتوسط	-253.00	-	99.98	-
الحد الأقصى	1066.33	133.06	606.10	368.75
الحد الأدنى	-599.79	-168.40	3.20	-61.45

المصدر: جمعت وحسبت من: - جدول رقم (6).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

وقد تبين أن معدل تغطية عجز العمليات لصافي فائض الطلب خلال الفترة 2012-2016 كان مرتفعاً خلال عامي 2012، 2013 حتى أنه كان يغطي إجمالي فائض الطلب كاملاً ثم بدأ يتناقص خلال باقي الأعوام وهو ما يتزامن مع انخفاض الأسعار نسبياً خلال عامي 2012، 2013 مقارنةً بباقي الأعوام وذلك لأن حجم الواردات في هذين العامين كان يغطي كامل فائض الطلب أما باقي الأعوام فقد كان عجز العمليات الجارية بدون تحويلات يغطي جزءاً فقط من إجمالي فائض الطلب مما ترتب عليه وجود صافي فائض طلب لا يقابله زيادة مكافئة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما مارس ضغطاً تضخيمياً ظهر جلياً في ارتفاع الأسعار فقد كان معدل الارتفاع في الأسعار أعلى نسبياً مع زيادة حجم صافي فائض الطلب. (جدول رقم 8).

جدول رقم (8): تطور صافي فائض الطلب ومعدل تغطية عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب ونسبة صافي فائض الطلب لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1995-2016

السنة	صافي فائض الطلب (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي %	معدل تغطية عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب %	نسبة صافي فائض الطلب لإجمالي الناتج المحلي %
1995	-502.64		-3.24	-68.97
2000	-579.13	6.12	-2.46	-62.23
2005	-592.94	-0.60	-3.82	-52.85
2010	-376.44	-12.43	-41.98	-24.52
2015	502.22	110.86	36.02	27.15
2016	460.23	-8.36	56.84	24.32
المتوسط	-352.97	-	-	-
الحد الأقصى	502.22	110.86	166.61	27.15
الحد الأدنى	-608.09	-1261.05	-125.15	-68.97

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (7).

(ج) معيار الإفراط النقدي:

اتضح من المقياس السابق أن الاختلال بين النمو في كل من كمية النقود المتداولة والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، يعكس حجم فائض الطلب والذي يفوق في قدرته العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ولتوضيح العلاقة بين الإفراط النقدي الذي حدث خلال هذه الفترة، وبين النمو الهائل الذي حدث في فائض الطلب، أو بمعنى آخر لمعرفة مسؤولية السياسة النقدية التي أفرطت في إصدار النقود، في خلق هذا الفائض، وبالتالي ما هو حجم مسؤوليتها عن الارتفاع الحاد الذي حدث في الأسعار؟ سوف يتعرض هذا المقياس لبيان التطور الذي طرأ على متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن قياس التضخم عن طريق حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد، يركز، في جوهره، على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود، والتي ترى أنه وإن كان لا يوجد أدنى شك في وجود العلاقة الإحصائية بين التغير في حجم كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، إلا أن هذه العلاقة لا يجب فهمها على نحو آلي أو ميكانيكي، حيث أن هناك عاملاً جوهرياً يؤدي إلى التأثير في هذه العلاقة وهو التغير في حجم الإنتاج، ومن ثم فالتغير الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، بالنسبة لتحركات الأسعار، هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج، وليس إجمالي كمية النقود.

قياس التطور الذي طرأ على متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وذلك اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$\emptyset = \frac{M}{GDP}$$

حيث:

\emptyset = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة.

M = كمية النقود المتداولة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وباستعراض تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي من كمية النقود المتداولة استناداً إلى تعريف النقود طبقاً للمفهوم M_1 يُلاحظ أن قيمة \emptyset_1 بلغت حداً الأدنى عام 1995 حيث بلغت نحو 4 قروش للوحدة من الناتج المحلي الإجمالي ثم استمرت في الزيادة حتى بلغت أقصاها عام 2016 حيث بلغت نحو 30 قرشاً بنسبة زيادة قدرت بنحو 650% وهو ما يعكس وجود تطور كبير في نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي من كمية النقود المتداولة خلال فترة الدراسة استناداً لتعريف النقود طبقاً لمفهوم M_1 . (جدول رقم 9).

أما بالاستناد إلى تعريف النقود طبقاً للمفهوم M_2 فقد تبين أن قيمة \emptyset_2 بلغت حداً الأدنى عام 1995 حيث بلغت نحو 20 قرشاً للوحدة من الناتج المحلي الإجمالي ثم استمرت في الزيادة حتى بلغت أقصاها عام 2016 حيث بلغت نحو 110 قرشاً بنسبة زيادة قدرت بنحو 450% وهو ما يعكس وجود تطور كبير أيضاً في نصيب الوحدة المنتجة من الناتج

المحلي الإجمالي من كمية النقود المتداولة خلال فترة الدراسة استناداً لتعريف النقود طبقاً لمفهوم M_2 ، وهو ما يشير إلى تدهور القوة الشرائية للنقود خلال فترة الدراسة وهو ما يمكن أن يستدل منه على وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة. (جدول رقم 9).

جدول رقم (9): تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة بدلالة كل من M_1 ، M_2 خلال الفترة 1995-2016

الرقم القياسي	$\theta_2 = \frac{M_2}{GDP}$	الرقم القياسي	$\theta_1 = \frac{M_1}{GDP}$	السنة
100.00	0.21	100.00	0.04	1995
102.85	0.27	94.42	0.05	2000
116.75	0.44	117.61	0.08	2005
113.60	0.60	132.54	0.14	2010
153.66	0.95	196.39	0.27	2015
172.73	1.11	175.86	0.30	2016
118.23	0.44	124.29	0.10	المتوسط
15.96	56.28	23.71	79.89	معامل الاختلاف %

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (3).

مؤشرات ومقاييس التضخم في القطاع الزراعي المصري

يمثل قطاع الزراعة والغابات والصيد قطاعاً هاماً من قطاعات الاقتصاد القومي، ويعمل به حوالي 25.6% من إجمالي المشتغلين عام 2016، وقد ساهم بنحو 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقاً للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة عام 2016/2015 بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو 3.10%. (الكتاب الإحصائي السنوي، 2016). وكأحد القطاعات المحورية في الاقتصاد القومي فإن أي اختلالات تصيب القطاع الزراعي تنعكس بالضرورة على أداء باقي القطاعات بالمقتصد المصري، فهو القطاع المسئول عن توفير الغذاء ومستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعي، إضافة إلى حجم ما يساهم به في القطاع التصديري، ومن ثم فإن انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهوره تكون من نتيجته ارتفاع المستوى العام للأسعار فضلاً عن الاختناقات والطاقة العاطلة التي سيعاني منها القطاع الصناعي، وهو ما يترتب عليه أن تضطر الدولة إلى استيراد احتياجات المجتمع من غذاء و مواد خام وما يصاحب ذلك من استنزاف موارد الدولة من العملة الصعبة، ويقودها بعد ذلك إلى الاقتراض وتراكم ديونها الخارجية. كما يستجيب ويتأثر القطاع الزراعي بالتغيرات السعرية على مستوى الاقتصاد القومي إضافة إلى تأثره بالتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي التي تُنتج خارج القطاع الزراعي وهو ما قد يوضح اتجاه الاسعار الزراعية للارتفاع بمعدلات أكبر من غيرها في أوقات التضخم.

أولاً: مؤشرات التضخم في القطاع الزراعي:

تعتبر الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس تطور الظواهر والمتغيرات التي تتعلق بالإنتاج الزراعي ومدى مساهمته في زيادة الدخل القومي. (النشرة السنوية للأرقام القياسية للإنتاج الزراعي). وقد تم تحليل مؤشرات التضخم في القطاع الزراعي باستخدام الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي، الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي خالياً من السلع الزراعية الوسيطة، الرقم القياسي لكمية

متطلبات الانتاج الزراعي، الرقم القياسي لكمية الإنتاج الغذائي، الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع، الرقم القياسي للأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الحقلية، الأرقام القياسية للتكلفة الفدانية لأهم المحاصيل الحقلية، الرقم القياسي الضمني الزراعي وذلك عن الفترة 1999-2016 وفقاً للبيانات المتاحة.

1- الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي:

بدراسة تطور الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة تبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 105.70% عام 1999، وحد أقصى قدر بنحو 166.50% عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 57.50%. كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو -4.70% عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 8.50% عام 2002، مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي حقق انكماشاً قدره نحو 0.10% عام 2013، 4.70% عام 2016. (جدول رقم 10).

2- الرقم القياسي لكمية متطلبات الإنتاج الزراعي:

تبين من دراسة تطور ذلك الرقم أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 91.40% عام 2009 وحد أقصى قدر بنحو 141.30% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 54.60%. كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو -25.80% عام 2008، وحد أقصى قدر بنحو 41.60% عام 2016 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي قد حقق انكماشاً قدره نحو 25.80% عام 2008، 4.80% عام 2009، 10.90% عام 2011. وهو ما يفترض أن يكون مؤشراً لانخفاض التكلفة الفدانية في تلك السنوات. (جدول رقم 10).

جدول رقم (10): تطور الأرقام القياسية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2016 (سنة الأساس 1997/1998)

السنة	الرقم القياسي لكمية الإنتاج الزراعي	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي لكمية متطلبات الإنتاج الزراعي	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي لكمية الإنتاج الغذائي	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع	معدل التغير السنوي %
2000	109.50	3.60	109.00	3.10	112.10	4.80	104.70	0.30
2005	135.10	5.20	125.00	7.60	142.20	7.30	149.80	7.80
2010	144.80	0.10	107.40	17.50	151.30	-1.80	245.80	20.80
2015	166.50	1.80	99.80	1.30	185.00	2.20	329.70	5.60
2016	158.60	-4.70	141.30	41.60	178.10	-3.70	376.80	14.30
المتوسط	138.90	-	110.10	-	146.70	-	186.00	-
الحد الأقصى	166.50	8.50	141.30	41.60	185.00	10.70	376.80	20.80
الحد الأدنى	105.70	-4.70	91.40	-25.80	112.10	-3.70	101.80	-2.80

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

3- الرقم القياسي لكمية الإنتاج الغذائي:

بدراسة تطور الرقم القياسي لكمية الإنتاج الغذائي تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 112.10% عام 2000 وحد أقصى قدر بنحو 185% عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 65.03%. كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 3.70- % عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 10.70% عام 2002 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي حقق انكماشاً قدره نحو 1.80% عام 2010، 3.70% عام 2016. (جدول رقم 10).

4- الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراعة:

وبدراسة تطور الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراعة تبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 101.80% عام 2001 وحد أقصى قدر بنحو 376.80% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 270%. كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 2.80- % عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 20.80% عام 2010 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي قد حقق انكماشاً في الأعوام 2001، 2006، 2009 قدر بنحو 2.80% ، 1.30% ، 1.40% على الترتيب. (جدول رقم 10).

5- الرقم القياسي للأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الحقلية:

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (11) أن الرقم القياسي للسعر المزرعي للقمح تزايد باستمرار حتى بلغ أقصاه عام 2015 حيث قدر بنحو 108.10%، وذلك بزيادة قدرت بنحو 17.80% عن الحد الأدنى والذي بلغ نحو 91.80% عام 2011، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 0.40% عام 2015، وحد أقصى قدر بنحو 7.60% في عام 2012. وقد تزايد الرقم القياسي للسعر المزرعي للقمح من 130.90 عام 2011 إلى 190% عام 2013، وذلك بزيادة قدرت بنحو 45.15%، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 24.20- % عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 31.90% عام 2013، مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي حقق انكماشاً في العام 2014 قدر بنحو 24.20%. (جدول رقم 11).

أما بالنسبة للرقم القياسي للسعر المزرعي للأرز يتضح أنه قد تزايد حتى بلغ أقصاه عام 2015 حيث قدر بنحو 145.90% وذلك بزيادة قدرت بنحو 6% عن الحد الأدنى المقدر لعام 2011 والذي بلغ نحو 137.30%، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 0.30% عام 2015، وحد أقصى قدر بنحو 2.80% عام 2012. وقد تزايد الرقم القياسي للسعر المزرعي للذرة حتى بلغ أقصاه عام 2015، حيث قدر بنحو 162.10% وذلك بزيادة قدرت بنحو 30.60% عن الحد الأدنى الذي بلغ نحو 124.10% عام 2011، كما تراوح معدل التغير السنوي أو ما يطلق عليه معدل التضخم السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 1.10% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 23.40% عام 2012. وبالنسبة للرقم القياسي للسعر المزرعي للفلو البلدي فقد تزايد حتى بلغ أقصاه عام 2015 حيث قدر بنحو 137% وذلك بزيادة قدرت بنحو 33.40% عن الحد الأدنى عام 2011 والذي بلغ نحو 102.70%، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى بلغ نحو 2.40% عام 2014، وحد أقصى بلغ نحو 18.80% عام 2012. ومما سبق يتبين أن الأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الحقلية قد اتجهت للتزايد باستمرار، باستثناء عدد محدود من السنوات اختلفت من محصول لآخر الأمر الذي يشير إلى تزايد معدلات التضخم خلال الفترة 2011-2015. (جدول رقم 11).

جدول رقم (11): الأرقام القياسية للأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الحقلية خلال الفترة 2011-2015 سنة الأساس (2008/2007)

السنة	الرقم القياسي للسعر المزرعي للقمح %	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي للسعر المزرعي للقطن %	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي للسعر المزرعي للارز %	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي للسعر المزرعي للذرة %	معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي للسعر المزرعي للبقول البلدي %	معدل التغير السنوي %
2011	91.80		130.90		137.30		124.10		102.70	
2012	98.80	7.60	144.00	10.00	141.20	2.80	153.20	23.40	122.00	18.80
2013	101.30	2.50	190.00	31.90	144.00	2.00	158.20	3.30	125.10	2.50
2014	107.70	6.30	144.10	-24.20	145.40	1.00	159.90	1.10	128.10	2.40
2015	108.10	0.40	171.90	19.30	145.90	0.30	162.10	1.40	137.00	6.90
المتوسط	101.50	4.20	156.20	9.30	142.80	1.50	151.50	7.30	123.00	7.70
معمل الاختلاف	6.70	79.50	15.40	260.00	2.50	71.80	10.30	148.30	10.30	100.05
الحد الأقصى	108.01	7.60	190.00	31.90	145.09	2.80	162.10	23.40	137.00	18.80
الحد الأدنى	91.80	0.40	130.90	-24.20	137.03	0.30	124.10	1.10	102.70	2.40

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للأرقام القياسية للإنتاج الزراعي، القاهرة، أعداد متفرقة.

6- الأرقام القياسية للتكلفة الفدانبة لأهم المحاصيل الحقلية:

باستعراض تطور الأرقام القياسية للتكلفة الفدانبة لأهم المحاصيل الحقلية يتبين أن: الرقم القياسي للتكلفة الفدانبة لمحصول القمح قد سلك اتجاهًا متزايدًا حتى بلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بنحو 460.14%، كما بلغ حده الأدنى عام 2000 والذي قدر بنحو 98.50% مقارنةً بعام 1999، وبلغ معامل الاختلاف 52.45% وهو ما يعكس التقلبات السعرية خلال تلك الفترة، وقد تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو -1.50% في عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 28.68% عام 2008 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي حقق انكماشاً قدره نحو 1.50% عام 2000.

أما بالنسبة للرقم القياسي للتكلفة الفدانبة لمحصول البقول البلدي فقد تزايد باستمرار حتى بلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بنحو 495.04% كما بلغ حده الأدنى عام 2001 والذي قدر بنحو 94.01% مقارنةً بعام 1999، وقد بلغ معامل الاختلاف 54.77% وهو ما يعكس التقلبات السعرية خلال تلك الفترة، وقد تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو -27.09% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 59.38% عام 2011 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي قد حقق انكماشاً في أعوام 2000، 2001، 2010 قدر بنحو 2.70%، 3.38%، 27.09% على الترتيب. (جدول رقم 12).

وبالنسبة للرقم القياسي للتكلفة الفدانبة لمحصول الأرز فقد تزايد باستمرار حتى بلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بنحو 388.64% كما بلغ حده الأدنى عام 2001 والذي قدر بنحو 96.23% مقارنةً بعام 1999، وقد بلغ معامل الاختلاف 45.55% وهو ما يعكس التقلبات السعرية خلال تلك الفترة، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو -3.69% عام 2009 وحد أقصى قدر بنحو 28.32% عام 2008 مع ملاحظة أن معدل

التغير السنوي قد حقق انكماشاً في أعوام 2000، 2001، 2009 قدر بنحو 3.37%، 0.41%، 3.69% على الترتيب.

جدول رقم (12): تطور الأرقام القياسية للتكلفة الفدانية لأهم المحاصيل الحقلية خلال الفترة 1999-2016 بأسعار (1998/1997)

السنة	القمح	الفاول البلدي	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة "صيفي"
1999	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
2000	98.50	97.30	96.63	102.00	103.19
2005	129.22	141.46	140.21	146.58	139.97
2010	240.05	187.45	232.61	264.62	228.34
2015	367.06	378.32	331.75	375.75	302.93
2016	460.14	495.04	388.64	473.47	448.15
المتوسط	209.70	220.78	202.89	223.76	193.52
معامل الاختلاف %	52.45	54.77	45.55	50.47	48.43
الحد الأقصى	460.14	495.04	388.64	473.47	448.15
الحد الأدنى	98.50	94.01	96.23	100.00	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

وبالنسبة للرقم القياسي للتكلفة الفدانية لمحصول الذرة الشامية فقد تزايد باستمرار حتى بلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بنحو 473.47% منه في عام 1999، كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 0.18% عام 2009، وحد أقصى قدر بنحو 26.01% عام 2016 وقد بلغ معامل الاختلاف 50.47% خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس التقلبات السعرية خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للرقم القياسي للتكلفة الفدانية لمحصول الذرة الرفيعة (الصيفي) فقد تزايد باستمرار حتى بلغ حده الأقصى عام 2016 حيث قدر بنحو 448.15% كما بلغ حده الأدنى عام 1999، وقد بلغ معامل الاختلاف 48.43% وهو ما يعكس التقلبات السعرية خلال تلك الفترة. كما تراوح معدل التغير السنوي بين حد أدنى قدر بنحو 2.84% عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 47.94% عام 2016 مع ملاحظة أن معدل التغير السنوي قد حقق انكماشاً قدر بنحو 2.84% عام 2001. (جدول رقم 12).

وعلى ضوء ما تقدم يتبين أن الرقم القياسي للتكلفة الفدانية لأهم المحاصيل الحقلية قد تزايدت باستمرار خلال فترة الدراسة، باستثناء عدد محدود من السنوات حقق فيها انكماشاً وقد اختلفت من محصول لآخر وهو ما يُعد مؤشراً لتزايد معدلات التضخم خلال تلك الفترة، وهو ما يصنف على أنه تضخم تكاليف، وباستعراض تطور معدل التغير السنوي للتكلفة الفدانية لأهم المحاصيل الحقلية يتبين أن محصول الفول البلدي كان أكثرها تأثراً بارتفاع تكلفته الفدانية وهو ما ينعكس على السعر المزرعي لذلك المحصول خلال تلك الفترة.

ثانياً: مقاييس التضخم في القطاع الزراعي المصري:

سبق استخدام مقاييس الفجوة التضخمية على مستوى الاقتصاد المصري، ونظراً لأن غالبية هذه المقاييس تعتمد على القياس النقدي لذا ستعتمد الدراسة في قياس الفجوة التضخمية على مستوى القطاع الزراعي على كل من مقياس فائض الطلب، وبعض المعايير التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود تضخم مستورد بالقطاع الزراعي المصري من عدمه.

(1) فائض الطلب في القطاع الزراعي

ويعبر عنه بمقدار الفرق بين الإنفاق الزراعي بالأسعار الجارية والنتائج الزراعي بالأسعار الثابتة، ويتبع تطور تلك المتغيرات تبين أن قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة اتخذت اتجاهات تصاعدياً خلال سنوات الدراسة. وقد بلغ حده الأدنى عام 1995 والذي قدر بنحو 122.30 مليار جنيه، وقد بلغ حده الأقصى عام 2011 حيث قدر بنحو 227.23 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرت بنحو 85.79%. كما اتخذ الإنفاق الزراعي بالأسعار الجارية اتجاهات تصاعدياً عبر جميع سنوات الدراسة وقد بلغ حده الأدنى عام 1995 والذي قدر بنحو 32.64 مليار جنيه كما بلغ حده الأقصى عام 2016 والذي قدر بنحو 266.69 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرت بنحو 717.06%. وباستعراض الفجوة التضخمية ممثلة في إجمالي فائض الطلب الزراعي يتضح أن تلك الفجوة بدأت بالظهور منذ عام 2012 وحتى نهاية السلسلة وقد بلغت حدها الأدنى عام 2012 والذي قدر بنحو 7.88 مليار جنيه كما بلغت حدها الأقصى عام 2015 والذي قدر بنحو 45.80 مليار جنيه. (جدول رقم 13).

(2) التضخم المستورد في القطاع الزراعي:

أ- نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي في القطاع الزراعي):

يقيس هذا المؤشر درجة ارتباط السوق المحلي بالسوق العالمية، وبالتالي يقيس الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في بنية القطاع الزراعي، إذ يشير إلى درجة "انفتاح" أو "انكشاف" القطاع الزراعي المصري بالنسبة لتقلبات عمليات التبادل الخارجي كميةً وسعراً. وتحسب كالتالي:

((الصادرات الزراعية) + (الواردات الزراعية)) ÷ الناتج المحلي الزراعي
بالأسعار الجارية.

وباستعراض تطور "نسب التجارة الخارجية" أو درجة الانفتاح للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 26.18% عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 91.29% عام 2016. (جدول رقم 14).

ب- نسبة الواردات الزراعية إلى الاستيعاب الزراعي المحلي:

وهي تعبر عن الدور الذي تلعبه الواردات الزراعية في تغطية العرض الكلي الزراعي في الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال تتبع نسب الواردات الزراعية إلى إجمالي الإنفاق الزراعي، ويتبين من الجدول (15) أن تلك النسبة تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة حيث بلغت حدها الأدنى عام 2000 والذي قدر بنحو 20.90%، وقد بلغت حدها الأقصى عام 2016 حيث قدرت بنحو 79.27%.

ج- نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الزراعي:

تشير هذه النسبة إلى حجم الواردات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الزراعي وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 23.51% عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 66.30% عام

مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة دمنهور- ج.م.ع. عدد (3) ، مجلد (18) (2019)

2016 بمتوسط قدر بنحو 34.27% خلال فترة الدراسة، ووفقاً لما اعتمده العالم هنريكس (حماد و مشعل، 1986) فإنه كلما زادت هذه النسبة عن 20% كلما كان الاقتصاد منفتحاً على الخارج، ومن الجدول السابق يتضح مدى انكشاف وانفتاح الاقتصاد المصري على العالم الخارجي. (جدول رقم 15).

جدول رقم (13): تطور الفجوة التضخمية أو فائض الطلب في القطاع الزراعي خلال الفترة 1995-2016 بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

السنة	الناتج المحلي الزراعي (بالأسعار الثابتة)	الاستثمارات الزراعية (بالأسعار الجارية)	الاستهلاك الزراعي	الإنفاق الزراعي (مليار جنيه أسعار الجارية)	الفجوة التضخمية الزراعية	معدل التغير السنوي للإنفاق الزراعي (بالأسعار الجارية)	معدل التغير السنوي للناتج الزراعي (بالأسعار الثابتة)
1995	122.30	3.38	29.26	32.64	-89.66		
2000	155.80	8.13	51.30	59.43	-96.37	2.91	10.02
2005	166.77	7.42	68.90	76.32	-90.45	2.37	2.50
2010	214.75	6.74	141.00	147.74	-67.01	7.92	16.09
2015	206.81	13.41	239.20	252.61	45.80	3.57	5.51
2016	225.73	16.49	250.20	266.69	40.96	9.15	5.57
المتوسط	175.14	8.03	107.54	115.57	-59.57	-	8.67
معامل الاختلاف %	16.94	35.80	69.03	65.84	-89.23	-	65.84
الحد الأقصى	227.23	16.49	250.20	266.69	45.80	9.15	20.26
الحد الأدنى	122.30	3.38	29.26	32.64	-102.36	-16.92	1.29

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

جدول رقم (14): تطور درجة الانكشاف الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري كأحد معايير حساب التضخم المستورد خلال الفترة 1995-2016 بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

السنة	الناتج المحلي الزراعي (1) (بالأسعار الجارية)	إجمالي الصادرات الزراعية (2)	إجمالي الواردات الزراعية (3)	درجة الانكشاف الاقتصادي % (4) = (1)/(2) + (3)
1995	32.05	1.34	11.43	39.83
2000	52.84	1.41	12.42	26.18
2005	75.29	5.69	23.31	38.52
2010	160.97	28.18	58.16	53.63
2015	274.96	39.35	129.88	61.54
2016	318.88	23.60	69.78	91.29
المتوسط	117.97	13.54	43.99	42.75
معامل الاختلاف %	71.96	13.79	38.81	17.30
الحد الأقصى	318.88	39.35	129.88	91.29
الحد الأدنى	32.05	1.14	11.43	26.18

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

جدول رقم (15): تطور بعض المعايير الاقتصادية لحساب التضخم المستورد في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة 1995-2016 (مليار جنيه)

السنة	التغير في قيمة الصادرات (1)	التغير في قيمة الواردات (2)	التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (3)	الميل الحدي للصادرات (%) = (4) = (1) ÷ (3) * 100	الميل الحدي للواردات (%) = (5) = (2) ÷ (3) * 100	نسبة الاستيراد للناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق المحلي	نسبة الواردات الإجمالية إلى الاستيعاب المحلي (جملة الإنفاق المحلي) %
1995	-	-	-	-	-	35.67	32.64	35.02
2000	0.12	-0.14	3.91	2.97	-3.55	23.51	59.43	20.90
2005	0.75	5.08	6.04	12.40	84.04	30.96	76.32	30.55
2010	3.77	14.38	25.51	14.78	56.39	36.13	147.74	39.36
2015	2.89	15.34	33.47	8.64	45.82	47.23	252.61	51.41
2016	40.36	81.53	43.92	91.89	185.63	66.30	266.69	79.27
المتوسط	3.73	9.52	13.66	-	-	34.27	115.57	33.75
معامل الاختلاف %	237.74	195.94	94.45	-	-	33.15	65.84	41.74
الحد الأقصى	40.36	81.53	43.92	91.89	185.63	66.30	266.69	79.27
الحد الأدنى	-2.61	-5.48	-1.37	-7.05	185.63	23.51	32.64	20.90

جملة الإنفاق الزراعي = إجمالي الاستهلاك الزراعي + إجمالي الاستثمار الزراعي
المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

د- الميل الحدي للصادرات الزراعية:

يشير هذا المؤشر إلى التغير في قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وتدل الإشارة السالبة على انخفاض الصادرات الزراعية عن السنة السابقة وهي نسبة مئوية تتراوح بين صفر، 100%، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع ميل الدولة للتصدير وارتفاع حصيلة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي وارتفاع الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح، وباستعراض تلك النسبة يتبين أن الميل الحدي للصادرات بلغ أدناه نحو -7.05% عام 1997، وبلغ أقصاه نحو 91.89% عام 2016.

ه- الميل الحدي للواردات الزراعية:

يشير هذا المؤشر إلى التغير في قيمة الواردات الزراعية بالنسبة للتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وتدل الإشارة السالبة على انخفاض الواردات عن السنة السابقة وهي نسبة مئوية تتراوح بين صفر، 100%، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع ميل الدولة للاستيراد وارتفاع مدفوعات الواردات بالنسبة للناتج المحلي وانخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، والعكس صحيح، وباستعراض تلك النسبة تبين أن

مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة دمنهور- ج.م.ع. عدد (3) ، مجلد (18) (2019)

الميل الحدي الواردات بلغ أدناه والذي قدر بنحو 2.89% عام 1998، وبلغ أقصاه والذي قدر بنحو 185.63% عام 2016. (جدول رقم 15).

المراجع:

- أبوقورة، خضر عبدالعظيم (2009)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً للدكتور إبراهيم العيسوي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد (17)، العدد (1).
- البازعي، حمد بن سلمان (1997)، الانتقال الدولي للتضخم، دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد (37)، العدد (1)، الرياض.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- التوني، ناجي (2002). استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، رقم (6)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الجراح، محمد بن عبدالله (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (1).
- الجندي، محمد صلاح الدين (1980)، دراسة تطبيقية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري، المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للأرقام القياسية للإنتاج الزراعي، القاهرة، أعداد متفرقة.
- الخاندار، عبدالرحمن محمد (1992)، دراسة تحليلية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- حماد، خليل و زكية مشعل (1986)، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (12)، العدد (2).
- زكي، رمزي (1980)، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- صادق، علي (1978)، ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض أقطار منظمة الأوبك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة (4)، العدد (2).
- عبدالفضيل، محمود (1982)، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- عزيز، دحماني (2015)، تحليل العلاقة بين سعر الصرف، التضخم والصادرات في الجزائر للفترة (1970-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2)، الجزائر.
- غانم، عادل محمد خليفة (1997)، التضخم أحد معوقات النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات في المؤسسات التمويلية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (إستراتيجيات مؤسسات التمويل وطموحات التنمية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- مرسي، فؤاد (1980)، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- نامق، صلاح (1979)، التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، الجمعية المصرية للإدارة المالية، المؤتمر العلمي السادس، القاهرة.

- Al-Bassam, K. A. (1999). “**Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study**”, J. KAU: Econ. & Adm., Vol. 13, No. 1.
- Andres, J. and Hernando, I., (1997). “**Does Inflation Harm Economic Growth? Evidence from the OECD**”, NBER Paper No. 6062, June.
- Ayyoub, M., Chaudhry, I. S. and Farooq, F. (2011). “**Does Inflation Affect Economic Growth? The Case of Pakistan**”, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol. 31, No. 1, June.
- Kolodko, W. Grzegorz, (1987). “**International Transmission of Inflation- Its Economics and its Politics**”, World Development Review, Vol. 15. No. 8.

The Impact of Inflation on the Economic Growth of the Egyptian Agricultural Sector

Prof. Dr. Ahmed Abou El-Yazid El-Rasoul, Sabreen Sabra, Abd al-Radhi,
Prof. Dr. Aon Khairallah, Dr. Yasmin Salah
Department of Economics and Agribusiness, Faculty of Agriculture, Alexandria University

Summary:

The research aimed to study the causes and sources of inflation in the Egyptian economy and the agricultural sector, and to analyze the indicators and measures of that phenomenon at the two levels during the period 1995-2016. A number of indices were used, namely: the urban consumer price index, the rural consumer price index, the general consumer price index, the producer price index, and the implicit index.

By tracking the evolution of changes in the price level during the study period, it was found that those indexes have taken an upward trend along the time series under study, and the index numbers have doubled from three to four times, which confirms the suffering of the Egyptian economy from high inflation rates. The results of using the criterion of the cash stability factor that showed positive along the length of the chain also showed the size of the gap between the value of real GDP and the size of the money supply in the sense of M1 and M2. While the increase in the real GDP reached 159.60%, the increase in the size of the money supply About 1711% and 1373%, respectively. The results also showed that the surplus of demand began

to appear from 2012 and continued to increase until it reached its maximum in 2016. As for the net surplus of demand, it began to appear from 2014 to 2016, and its maximum reached in 2016 with an increase estimated at 93.20%.

As for the agricultural sector as one of the pivotal sectors in the national economy, a number of agricultural indices were analyzed that reflected the extent of the phenomenon of inflation in the agricultural sector, and the factors causing inflation in the agricultural sector can be classified into factors outside the agricultural sector that affect the presence of inflation within the sector, including the budget deficit The general state of the country, the money supply surplus, the deficit in the trade balance, which are the same factors that caused inflation in the Egyptian economy, in addition to internal factors specific to the agricultural sector, such as poor distribution and use of agricultural resources, a low percentage of For the self-sufficiency of some crops, especially food ones, and the high cost of agricultural production requirements, in addition to a group of other factors addressed in the research.

Keywords: Inflation, Economic Development, Economic Growth, index Numbers.